عدسة

تصوير.. محمود رؤوف محمود

معبر بدائي فوق نهر من الأزبال، يتوسط أحد الأحياء العشوائية في منطقة جكوك التابعة لمدينة الشعلة غربي بغداد.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

كان، يكون، كن

..في البدء كانت الكلمة صححها لي الأستاذ محمود صبح ـــــمترجم سيرة حياة بابلو نيرودا (أعترف إنني عشت) قال: بل قولي في البدء كان كلمة ..هكذا وردت في الكتاب المقدس ،، وكيفما جاء بالنص ، فما يعنينا هو (الكلمة : كن) صغيرة بحجم حبة خردل (فيكون) كبيرة وسعها السماوات والأرض وما بينهما،، ذاك المدى مداها،،وكل تعريف بماهيتها المطلقة، يقيدها.. الكلمة التي لا يمكن تعريفها ، ملتزمة ، ولأنها ملتزمة ، فلا ضير عليها أن تتحول سيفا حينا ، ووردة حينا ،عاصفة ونسمة ، نسر وزغلولحمام.،،،نطمح لكتابات تضيء ظلمة ، تحدس ويصدق حدسها، تتوقع ويصح منها التوقع ، بل نطمح لكتابات تستبق وتتنبأ !! نعم تتنبأ، ،تتقدم الأحداث لا تجري وراءها لاهثة،، اللهاث في الكتابة يسممها،،، لا يضيف إليها جديدا،،، ولا يصحح خطأ، كلمة لا، توحي ولا تتحدى.. الوطن منها براء .. كلمة نزقة حد الطيش، الوطن منها براء.... براء من كلمة مأجورة، أو غريرة أو مداهنة ،،براء من كلمة هرمة حد الخرف ' من كلمة هزيلة حد السقام ، وأخرى متضخمة، سمنتها ورم..... فمن يقدر على قول كلمة تمنح هذا الوطن العافية وتذود عنه الشرور وتشيع بين أبنائه المحبة والحبور،، فلتتقدم،، وإلا فليلتزم الصمت.... أقول هذا ولا، استثني نفسي ولا قلمي،،،، وأعود وأقول هذا ولا أستغفر لي ولا لكم ،،لا سيما أولئك الذين يبخسون قدر الكلمة ويستبيحون حرماتها،، ويقايضونها بصاع شعير، أو مثقال فضة أو بوزنة ذهب أو يعرضونها على القارعة ..... ببلاش.

تنمية الأقاليم البرلمانية تنفي ذلك وكتلة الأحرار تهدّد بدعوى قضائية

الآلاف من أعضاء المجالس المحلية في محافظات عدة يطالبون البرلمان بإعادة حقوقهم التقاعدية

تشهد محافظات عدة طوال اليومين الماضيين تظاهرات حاشدة نظمها أعضاء المجالس المحلية للمطالبة بإعادة رواتبهم التقاعدية التي ألغاها البرلمان من موازنة العام الحالي، وفيما تراجع نواب عن تصريحات أعلنوا فيها إلغاء تلك الرواتب، هددت كتلة الأحرار برفع دعوى قضائية لصالح المتظاهرين.

وفي الوقت الذي اتهم فيه أحد أعضاء مجلس النواب تظاهرات أعضاء المجالس المحلية بأن "وراءها دوافع سياسية وشخصية"، أكد نواب آخرون على مشروعية مطالب المتظاهرين والوقوف إلى جانبهم.

□ بغداد / المحافظات / المدى

ففي محافظة ذي قار، تظاهر المئات من أعضاء المجالس المحلية في مدينة الناصرية أمس، للمطالبة بإعادة حقوقهم التقاعدية التي ألغاها البرلمان مؤخرا.

ورفع المتظاهرون الذين تجمعوا أمام مكتب مجلس النواب في ذي قار شعارات تندد بتخصيص البرلمان عشرات المليارات لشراء سيارات مصفحة لأعضائه في الوقت الذي يحرم فيه أعضاء المجالس المحلية من حقوقهم التقاعدية التي أقرها البرلمان ذاته في وقت سابق.

وقال عضو رابطة المجالس المحلية محمد ياسر محمد لمراسل "المدى" في الناصرية حسين العامل: إن نحو ٥٠٠ متظاهر من أعضاء المجالس المحلية في ذي قار احتشدوا في تظاهرة نظمتها رابطة المجالس المحلية للمطالبة بإعادة حقوقهم التقاعدية التي ألغاها مجلس النواب من موازنة العام الحالي.

وأوضح محمد أن المتظاهرين طالبوا بـ"إلغاء المادة ٤٠ من قانون الموازنة التي تضمنت إلغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية، الذين عملوا منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وتكفلوا بتقديم الخدمات لمناطقهم وتعرضوا للاستهداف من قبل الجماعات الإرهابية"، بحسب تعبيره.

ونوه بأن القرار المذكور من شأنه أن يحرم نحو ٥٠٠ عضو مجلس محلي في مدينة الناصرية من حقوقهم التقاعدية التي أقرها البرلمان العام الماضي، لافتا إلى أن أعضاء المجالس المحلية قاموا بترويج معاملاتهم عبر مجلس المحافظة ووزارة المالية على مدى عشرة أشهر لكنهم فوجئوا مؤخرا بإلغاء حقوقهم من قبل البرلمان.

وقد التقى وفد من المتظاهرين عددا من أعضاء مجلس النواب الذين تصادف وجودهم في مكتب مجلس النواب في الناصرية وجرى بحث مطالب المتظاهرين.

غير أن النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف، قالت في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن موازنة العام الحالي التي تم إقرارها من قبل مجلس النواب، "لم تلغ رواتب أعضاء مجالس المحافظات والأقضية والنواحي كما يعتقد البعض"، نافية أن تكون قد طالبت بإلغاء رواتب أعضاء المجالس المحلية، على حد قولها.

وبينت أن "المادة التي أقرتها الموازنة تشمل فقط من قام بتزوير المحضر الانتخابي الخاص به، ولديه خدمة أقل من ٦ أشهر أحيل بعدها إلى التقاعد"، مؤكدة أن "هؤلاء لا يستحقون راتبا على الأقل طيلة هذه السنة لأن الموازنة مدتها سنة واحدة، وهذه هي الفئات التي كنت قد دعوت إلى إلغاء رواتبها تحديدا".

وأضافت نصيف إن "قانون رواتب أعضاء مجلس النواب الذي أشرنا فيه إلى رواتب أعضاء مجالس المحافظات والأقضية والنواحي يؤكد أنهم يحصلون على رواتب بحسب الخدمة، وهذا القانون ما زال ساري المفعول".

يذكر أن مجلس النواب صوت في يوم الخميس الماضي على إلغاء فقرة من المادة ٥٥ من قانون ٢١ المتعلق بالمحافظات، وينص ذلك على إلغاء الرواتب التقاعدية للذين شغلوا مناصب في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي ومجلس النواب.

وفي محافظة بابل، تظاهر العشرات من أعضاء المجالس المحلية احتجاجاً على إلغاء رواتبهم التقاعدية، ونقلت الوكالة "الإخبارية" للأنباء عن عدد من المتظاهرين الذين تجمعوا أمام مجلس المحافظة، قولهم: "من الإجحاف إلغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية الذين استقال غالبيتهم من الوظيفة للتفرغ لخدمة المواطنين".

ولفتوا إلى أن القانون صدر من دون دراسة وسيلحق أضراراً كبيرة بحق أعضاء المجالس المحلية، مطالبين بإلغائه وإجراء تعديل سريع على قانون الموازنة يضمن إعادة احتساب الرواتب التقاعدية له.

لكن لجنة تنمية الأقاليم في مجلس النواب، نفت إلغاء الرواتب التقاعدية للمجالس المحلية من موازنة عام ٢٠١٢، مؤكدة على لسان مقررها زياد الذرب أن "إلغاء رواتب المجالس البلدية اقتصر على القواطع والأحياء فقط".

وأوضح الذرب في تصريح لوكالة "آكانيوز" للأنباء ، أن "الرواتب التقاعدية لمجالس القواطع والأحياء ألغيت بسبب عدم وجود سن قانوني لعمل تلك القواطع، ولحين إقرار قانون بذلك"، على حد قوله.

وأكدت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية، في اجتماعها الأحد الماضي، أنها رفعت قانون انتخابات مجالس الأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ بعد تعديله إلى رئاسة مجلس النواب لإدراجه ضمن جدول أعمال الجلسات المقبلة. وقررت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية تأجيل إجراء انتخابات مجالس الأقضية والنواحي إلى نهاية العام الحالي بسبب الخلافات السياسية، وأجريت انتخابات مجالس المحافظات في العراق في العام ٢٠٠٩ لكن انتخابات مجالس الأقضية والنواحي لم تجر بالرغم من أنها كانت مقررة بعد الأولى بستة أشهر.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد دعا في شهر شباط الماضي الحكومة الاتحادية ومجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر بعد تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وفي السياق نفسه، واصل المئات من أعضاء المجالس المحلية في محافظة كربلاء احتجاجهم منذ أمس الأول وحتى يوم أمس الأحد، مطالبين مجلس النواب بالتراجع عن قرار إلغاء رواتبهم التقاعدية.

وقال عبد الله بطاح ناهي، أحد المتظاهرين، لوكالة "آكانيوز" للأنباء: إن "أعضاء المجالس المحلية كانوا السبب وراء استقرار الحكومة الاتحادية والسيطرة على الوضع الأمني، وقد تحدينا الإرهاب والمسلحين خلال الأعوام من ٢٠٠٥ ولغاية العام ٢٠١٠ وتعرضنا إلى أشد عمليات القمع من قبل المسلحين بسبب تمسكنا بالحفاظ على ممتلكات المواطنين"، بحسب ما ذكر.

وأضاف إن "قرار إلغاء رواتبنا التقاعدية مظلمة أخرى بحق شريحة مهمة من أبناء الشعب، الذين يضحون في سبيل استقرار البلد"، مبيناً أن "غالبية أعضاء المجالس المحلية ليست لديهم رواتب يعتاشون عليها سوى الحصول على التقاعد الذي وعدنا به من قبل الحكومة المحلية".

فيما قال متظاهر آخر يدعى عادل مكرم حسين: إن "أعضاء مجلس النواب لا يهمهم سوى التصويت على القرارات التي تمنحهم المكتسبات، تاركين الشعب العراقي يواجه الموت والاضطهاد من قبل الجماعات المسلحة".

ولفت إلى أنه "تم التصويت في البرلمان على منح الأعضاء ٦٠ مليار دينار لغرض شراء سيارات مصفحة، في الوقت الذي تعاني عوائلنا من عدم الحصول على لقمة العيش"، متسائلا "لماذا تم إقرار حقوق أعضاء المجالس المحلية والصحوات في المناطق الغربية والشمالية في وقت تم إهمال معاملاتنا وإلغاء القرار للمناطق الوسطى والجنوبية".

عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري جواد الحسناوي النائب عن كربلاء، أوضح في تصريح لـ"آكانيوز" أن "إلغاء قرار الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية جاء بسبب عمليات التزوير، فهناك أكثر من ٥٠ ألف معاملة مزورة، وهو ما دفع رئاسة الوزراء إلى رفع كتاب رسمي لرئاسة مجلس النواب تطالبه بإلغاء قرار منح أعضاء المجالس المحلية رواتب تقاعدية"، بحسب قوله.

وأكد أن "لدى محافظة كربلاء نحو ثلاثة آلاف معاملة لجميع الأحياء السكنية وهي بغالبيتها صحيحة، لكن هناك أكثر من ١٢ ألف معاملة في الديوانية وأكثر من ١٠ آلاف معاملة في بابل وهي بالغالب مزورة مما دفع إلى اتخاذ القرار".

وقال الحسناوي: إن "مطالب المتظاهرين شرعية وقد ساعدوا الحكومة الاتحادية في تحسين الوضع الأمني خلال الأعوام التي شهدت حربا طائفية".

ولفت إلى أن "كتلته لم تصوت على القرار أثناء إقرار الميزانية العامة للدولة، كونه يحمل الكثير من الإجحاف بحق شريحة مهمة في المجتمع"، بحسب تعبيره.

وعلى النقيض من تصريح الحسناوي، جاء وصف عضو مجلس النواب عن محافظة الديوانية حامد الخضري لتظاهرات أعضاء المجالس المحلية في المحافظة التي تواصلت التظاهرات فيها منذ يوم السبت، وحتى يوم أمس.

واتهم الخضري العضو في منظمة بدر التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، المتظاهرين بأن "خروجهم وراءه دوافع سياسية وشخصية، وهو محاولة للتسقيط السياسي واستهداف شخصي ليّ"، على حد قوله.

ومضى يقول: إن "سياسيين ومنتفعين ضللوا بعض أبناء الديوانية وأخرجوهم بتظاهرات حملت شعارات مسيئة لي"، مضيفا "لقد ضللوا بعض أبناء مدينتي وأوهموهم بإلغاء تعديل القانون رقم (١٥) لعام ٢٠١٠ في حين أننا في مجلس النواب قد أوقفنا العمل به لحين تدقيق المشمولين الفعليين كذلك فتحنا باب لإعادة المستقيلين لوظائفهم".

وأوضح الخضري "لقد استخدم قانون المجالس المحلية لأغراض سياسية انتخابية ومصالح شخصية، وهناك صفقات مشبوهة حيث تقدر المعاملات المراد تمريرها نحو ٨٠ ألف معاملة في حين أن عدد المشمولين لا يتجاوز بضعة آلاف".أما رئيس مجلس محافظة الديوانية جبير الجبوري فقد هدد بحل مجلس المحافظة ما لم تلغ المادة ٤٠ من الموازنة، مطالبا بإنصاف أعضاء المجالس المحلية، بحسب ما ذكرت وكالة "البغدادية نيوز". وأشار مراسلها في الديوانية إلى أن "عدداً من أعضاء مجلس النواب حاوروا المتظاهرين ووعدوا بإلغاء هذه المادة وإعادة حقوقهم ومخصصاتهم وفق القانون القديم خلال عشرة أيام". وكان نحو أربعة آلاف متظاهر خرجوا أمس الأول أمام مكتب مجلس النواب في الديوانية بتظاهرة حاملين لافتات تتهم النائب الخضري بالوقوف وراء إلغاء القرار الذي كان قد وفر لهم حقوقا تقاعدية، بينهم موظفون شملتهم إجراءات قطع الرواتب التقاعدية.

وندد بالمادة ٤٠ من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ التي تنص على أن :"يوقف العمل بأحكام المادة (٣) والبند (ثانيا) من المادة (٥٥) المعدلة بالمادة (٨) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ (قانون التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨) ويعاد المشمول بأحكامهما إلى الخدمة إذا كان قد استقال منها بعد نفاذ قانون التعديل أعلاه إن لم يكن مشمولا بقانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ولا يترتب على ذلك استرداد ما تم صرفه سابقا من رواتب تقاعدية".

ولم تكن محافظة البصرة بمنأى عن تلك التظاهرات، إذ احتشد العشرات من أعضاء المجالس المحلية يوم أمس، بالقرب من مقري مجلس وديوان المحافظة، مهددين بالإضراب عن العمل وتعطيل عمل المجالس في حال عدم الاستجابة لمطلبهم.

وقال رئيس المجلس المحلي لمنطقة الحكيمية عبد الجواد سالم جواد في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "العشرات من أعضاء المجالس المحلية لمناطق مدينة البصرة تظاهروا قرب مقر مجلس المحافظة، ثم توجهوا إلى مقر ديوان المحافظة للمطالبة بإلغاء قرار مجلس النواب ومنحهم رواتب تقاعدية".

ولفت إلى أن "القرار اتخذ بالتزامن مع إنجاز معاملات التقاعد، بعد أن تم تدقيقها من قبل الحكومة المحلية وديوان الرقابة المالية ومديرية التقاعد". وأضاف جواد أن "المتظاهرين يعتزمون تعطيل عمل المجالس المحلية في المحافظة في حال عدم تراجع مجلس النواب عن قراره الذي تزامن مع تخصيص مبلغ ٦٠ مليون دولار لشراء سيارات مصفحة". ونوه بأن "أعضاء مجلس النواب إن كانوا لا يرغبون بالتراجع عن القرار فيجب تعديله ليشملهم مع أعضاء مجالس المحافظات". من جانبه، شدد رئيس المجلس المحلي لمنطقة العشار حسين المياحي على إن "منح أعضاء المجالس المحلية رواتب تقاعدية يعد استحقاقاً لن نتنازل عنه"، مضيفاً أن "أغلبهم يعملون في المجالس كمتطوعين منذ العام ٢٠٠٣، مع أن المحافظة كانت تخلو وقتها من وجود حكومة محلية".

واعتبر المياحي أن "القرار إن كان اتخذ على خلفية اكتشاف معاملات تقاعد مزورة في محافظات أخرى فمن الأجدر بمجلس النواب التوصية بإحالة المزورين والمتواطئين معهم إلى القضاء، وليس معاقبة أعضاء المجالس كافة بقرار يذكرنا بقرارات النظام المباد".

وأشار إلى أن "أعضاء المجالس يخططون للقيام باعتصام مفتوح، وفي حال عدم الاستجابة لمطلبهم سيضطرون بعد الاعتصام إلى تعطيل عمل المجالس بشكل تام من خلال إضراب عن العمل"، لافتا إلى أن "هذا الإجراء الاضطراري من المتوقع أن ينعكس سلباً على الواقع الخدمي في المناطق السكنية، ومجلس النواب هو من يتحمل المسؤولية".

وبين المياحي أن "المجالس المحلية تشرف على أعمال التنظيف وتتولى تجهيز المواطنين بمادة النفط الأبيض، كما تتعامل مع الخلافات النزاعات العشائرية وتتعاون مع الأجهزة الأمنية في ملاحقة المطلوبين".

وكان مجلس النواب قد صوت، يوم الخميس الماضي، على إلغاء قرار سابق اتخذه في العام ٢٠١٠ في ضوء تعديله قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، ويقضي التعديل السابق بشمول كل من عمل في المجالس المحلية لمدة ستة أشهر فما فوق بحقوق تقاعدية تحتسب على أساس درجة معاون مدير عام، وهو ما دفع بالعديد من أعضاء المجالس الموظفين في مؤسسات حكومية إلى التخلي عن وظائفهم فيها رغبة منهم بالحصول على رواتب تقاعدية تبلغ ٧٥٨ ألف دينار لكل واحد منهم.

يذكر أن مدينة البصرة (مركز المحافظة) يوجد فيها نحو ٧٥٠ مجلساً محلياً تتوزع على المناطق السكنية كافة، بواقع مجلس واحد على الأقل في كل منطقة.

وفيما تراجع أعضاء مجلس النواب عن تصويتهم للمادة (٤٠) من الموازنة التي نصت على إيقاف صرف الرواتب التقاعدية لموظفي ومسؤولي المجالس المحلية، على خلفية التظاهرات والاحتجاجات الواسعة التي شهدتها محافظات عدة خلال اليومين الماضيين، فيما هددت كتلة الأحرار البرلمانية برفع دعوة قضائية أمام المحكمة الاتحادية تطالب فيها إلغاء هذه المادة.

إذ قالت النائبة عن الكتلة إقبال الغرابي في تصريح لوكالة "البغدادية نيوز": إن كتلة الأحرار سوف ترفع دعوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية للطعن بالمادة (٣) من البند الثاني التي تنص على إلغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية والقواطع. ودعت الغرابي إلى تشكيل لجنة مشتركة من البرلمان ومجلس الوزراء لغرض شمول أعضاء المجالس المحلية بالرواتب التقاعدية، والكشف عن المزورين منهم، وفق قانون التقاعد ٢٦ لسنة ٢٠١١.

ولفتت إلى أن "المادة التي تم بموجبها إلغاء حقوقهم التقاعدية غير قانونية لعدم ذكرها في الدستور".

وكانت الحكومات المحلية قد أصدرت قبل عامين قرارات ضمن صلاحياتها وفق القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، تقضي إحالة أعضاء المجالس المحلية إلى التقاعد بدرجة معاون مدير عام، على أن يقدموا استقالة من وظائفهم وإرجاع رواتبهم إلى دوائرهم اعتبارا من ٢٠١٠/٣/٩.

تظاهرات عراقية تطالب بالاصلاح... ارشيف